

أصل الرجز ونوعه بين القدماء والمحدثين
ونظرية (قُطْرُب) الصوتية، وموقف اللغويين والنحويين منها
The origin and type of Rajaz between the ancients and moderns
Qutrub's Phonetic theory and the position of linguistics and grammarians towards it

Dr. Suham Kazim Jaber Al-Najm

م.د. سهام كاظم جابر النجم

College of Arts / University of Kufa

كلية الآداب / جامعة الكوفة

ملخص

الرجز فن شعري شعبي معرّف عن حاجات الفرد في صحرائه رديحاً من الزمن كمرحلة أولى من الشعر مفصّحاً عن حالة تلقائية لم يقصد إليها الشاعر العربي القديم وإنما ساقته إليه البديهة والارتجال كما ذكر الجاحظ، مترجماً عمّا في حياة البدوي وبيئته الطبيعية والاجتماعية المتمثلة بالاضطراب وسرعة الانتقال فهو في كفاح مستمر مع ظواهرها الطبيعية المتغيرة فلم يعد باستطاعته ان يطيل النظر أو يتوقف عند الشيء طويلاً فهو لا يملك الحرية الكافية في التعبير عن ذاته في إنتاجه الفني مبشراً بمقطوعات قصيرة مضطربة معرّفاً عن المضمون الواحد في الموقف الواحد بالسرعة المطلوب

ونظراً لمؤلته الكبيرة ومقامه العالي في نفوس العرب وضمائرهم أصبح ديوانهم في الجاهلية والإسلام وجامع أنسابهم وأحسابهم وجوهر فصاحتهم وموطن الغريب من كلامهم فحرصوا عليه وودّعوه حافظتهم ودونوه في كتبهم واهتم الباحثون القدماء والمحدثون بدراسته واختلف النقاد والأدباء في بيان العلاقة المعنوية بين كلمة (رجز) لغة واصطلاحاً كما اختلفوا في طبيعته شعراً أم نثراً.

الكلمات المفتاحية: أصل، رجز، نوع، قدماء، محدثين.



Abstract

Al- Rajaz is a popular poetic art express the individuals' needs in the desert for a period of time as a first stage of poetry. It expressed, according to al-Jahiz, which was not intended by the classical Arabic poet, but it was motivated by intuition and improvisation. So, it interpreted the Bedouin's life, and social and natural environment represented by instability, and fast movement. He is always in confrontation with its variable hard phenomena. this why he was not able to speculate for long time about things. He had not enough freedom to reflect his personality in his artistic production. He composed short confused passages expressing one purpose at one situation as fast as possible.

Due to its high status in the Arab's spirits and conscious, it become their main record, pre and during the Islamic eras. It maintained their genealogies, eloquence and the unique usage of their tongue. They loved it, memorized it by heart and wrote it in their books.

The ancient and modern scholars paid great attention to it and studied it. The critics and men of letters differed about explaining the semantic relation between the linguistics and terminological aspects of the word Rajaz. They also differed about whether it is poetry or pose.

Keywords: Origin, Rajaz, type, ancient, modern.



العدد: ٤
السنة: ٣
٢٠٠٧ هـ / ١٤٢٨





أولاً: أصل الرجز ونوعه بين القدماء والمحدثين

مقدمة

من المعروف ان للرجز منزلة كبيرة ومقاماً عالياً في نفوس العرب وضمايرهم لأنه البداية الأولى التي يسرت لهم ما أرادوه في التعبير فأصبح ديوانهم في الجاهلية والإسلام، وجامع أنسابهم وأحسابهم، وجوهر فصاحتهم، ومواطن الغريب من كلامهم فحرصوا عليه وودّعوه حافظتهم ودونوه في كتبهم، واهتم الباحثون القدماء والمحدثون بدراسته واختلف النقاد والأدباء في بيان العلاقة المعنوية بين كلمة (رجز) لغة واصطلاحاً، كما اختلفوا في طبيعته شعراً أم نثراً.

وظل الخلاف محتدماً بين هؤلاء فبعضهم يرى الشبه كبيراً بين الناقاة (الرجزاء) وحركاتها وحركات وسكنات (الرجز) فالخليل بن أحمد الفراهيدي حينما سئل عن سبب تسميته لبحر (الرجز) بهذا الاسم فأجاب: ((لاضطرابه كاضطراب قوائم الناقاة عند القيام))^(١).

وابن فارس يُعرّفه بأنه: ((أصل يدل على اضطراب))^(٢). وابن منظور يذكره على أنه: ((تتابع الحركات... وأن العرب استعملت كلمة (رجز) على كلّ ما فيه حركة وعدم ثباتٍ ففيل ناقاة (رجزاء) أي ضعيفة العجز إذا نهضت من مبركها لم تستقل إلا بعد نهضتين أو ثلاث، قال أوس بن حجر يهجو الحكم بن مروان بن زنباع^(٣):

هَمَمْتَ بخير ثم قصدت دونه كما ناءتِ الرّجّاء شُدَّ عقابها

ويبدو ان رأي القدماء المتمثل بأصحاب المعاجم العربية يتفق على أن دلالة (الرجز) هو الحركة والتتابع والاضطراب وان استعمال العرب للرجز يؤيد ما ذهب إليه هؤلاء.

أما الباحثون المحدثون فمنهم من يتفق مع أصحاب المعاجم العربية ويرون الشبه كبيراً بين قيام الناقاة (الرجزاء) وحركاتها وبين حركات وسكنات (الرجز). ومن هؤلاء المحدثين (جرجي زيدان) حيث يقول: ((والغالب في اعتقادنا أن الوزن مأخوذ في الأصل من توقيع سير الجمال في الصحراء، وتقطيعه يوافق وقع خطاها))^(٤).



العدد: ٤

الطبعة: ٣

٢٠٠٧ هـ / ٢٠١٨ م



ويذهب هذا المذهب (محمد توفيق البكري) فيقول: ((وإنما سُمي (الرَّجَز) (رجزاً) لأن تتوالى فيه حركةً وسكوناً، ثم حركةً وسكوناً يشبه (بالرجزاء) في رجل الناقاة وورعدها وهو أن تتحرك وتُسَكِّن ثم تتحرك وتُسَكِّن ويقال لها حينئذ (رجزاء)))).^(٥)

أما الباحثون المحدثون الذين رفضوا هذا الرأي فمهم:

(الرصافي) حيث يقول: ((وَمَنْ قَالَ إِنَّ (الرَّجَز) مأخوذٌ من توقيع سير الجِمال في الصحراء بحِجَّةٍ أَنَّهُ أَوَّلُ ما استعمله العرب لِسَوْقِ الجِمال في الصحراء فقد أخطأ المرمى، وكلٌّ من تأمَّل في (الرجز) منهوكه ومشطوره في سير الإبل رأى بينهما بوناً بعيداً لشِدَّةِ تتابع أجزاء (الرَّجَز) في اللفظ وسرعة انحدارها وتسردها في الفم عند الانشاد، وهذا ينافي كلّ المنافاة وقع خُطى الجِمال لما في تلك الخطى من التؤدة والرَّزَّانة بسبب انفساح مواقعها وطول القوائم المرتمية من تحت الجِثة العالية الضخمة، ولو أسلمنا أن تقطيع (الرَّجَز) مأخوذٌ من وَقَع تلك الخُطى إذ لولزم منه ذلك للزم أن يكون وزن الكامل ولا سيمًا مجزؤه مأخوذاً أيضاً من وقع خُطى الجِمال بطريقةٍ أولى لأنه يو افق تلك الخُطى أكثر من (الرَّجَز) ويطابقها تمام المطابقة...))^(٦).

وهناك من خالف (الرصافي) وأيدَّ (جرجي) ومنهم من ذهب إلى مذهب آخر. ومن الفريق الأول (جمال نجم) حيث يقول: ((لكنني أرى أن رأي (جرجي زيدان) أصوب من رأي (الرصافي) وذلك لأن الحداء في الغالب الأعمَّ يكون بـ (الرجز) فلولم يكن (الرجز) ملائماً لوقع خطى الجِمال ومتفقاً مع سير الإبل لما حُدِّي به ولأختير بحرّاً آخر، ثم واصل تعليقه على كلام (الرصافي) قائلاً: ثمَّ ان (الرصافي) يدّعي أن سرعة انحدار أجزاء (الرَّجَز) وتسردها في الفم عند الانشاد ينافي سير الإبل. وهذا غير صحيح لأن اللحن يتحكم في بقاء الكلام وسرعته، فإن أراد الشخص أن تسرع جماله في سيرها حدا لها بـ (رجز) منهوك مع سرعة في تلفظ هذا (الرَّجَز) وبهذا يكون ملائماً لسرعة مشي الإبل. أما إذا أرادها أن تسير وتُبدَأ فإنه يحولها بـ (رجز) مشطوريته في الانشاد... وبهذا يكون اللحن البطيء مشابهاً لمشي الجِمال))^(٧).

ومن الفريق الثاني: الدكتورة (خولة) حيث تقول: ((مع منطوقية الرصافي إلا أنه لم يسلم من الخطأ... وان كلّ مَنْ بحث هذا الموضوع يحاول التدليل على صحة ما ذهبوا إليه بمطابقة حركات الإبل وسكنات الشعر... ليربطوا البيئة الصحراوية بالأدب بصورة تفتقر إلى المنطق العلمي وتعتمد على الحس والذوق وهما يختلفان من

شخصي إلى آخر ولا يصح أن تُبنى قاعدة عامة عليها... وان (الرّجز) هو تصويّنات
انفعالية تؤثر في من يرددها فتجعله نشيطاً في عمله))^(٨).

وتستند الدكتور (خولة) إلى هذا القول بناءً على ما قال (قُدّامة بن جعفر):
(بأن الرّاجز: السّاق الذي يسقي الماء. وكان الأصل في الأراجيز أن يرتجز بها السّاق على
دلوّه إلى مدّها))^(٩).

يتّضح من هذا الاستعراض لهذه الآراء أن أحداً من الباحثين لم يتوصل إلى نتائج
مقنعة، وما زالت هذه المسألة بها حاجة إلى البحث والدراسة.

واختلف الباحثون في طبيعة (الرّجز) فمنهم من عدّه نوعاً من الشعر له وزنه
المعروف، ومنهم من جعله ضرباً من الكلام ليس بشعر وإلى ذلك أشار ابن منظور قائلاً:
(فقد اختلف فيه (أي في الرّجز) فزعم قوم بأنه ليس بشعر وان مجاز السجع
ومنهم الأخفش وهو عند الخليل شعر صحيح ولو جاء على جزء واحد لاحتمل الرّجز
ذلك لحسن بنائه))^(١٠). ولعلّ السبب الذي من أجله عدّ (الرّجز) ليس بشعر حمل
الأخفش ومن سار على مذهبه هو اعتقادهم أنه لا فرق بينه وبين النثر سوى الوزن أما
القافية فهي سجعيات وهذا الاعتقاد ضعيف ولا يستند دليل علمي مقنع لأن سجعيات
النثر متباينة في الطول ومتنوعة وليس كذلك سجعيات الشعر الذي يحكمها التساوي
والتّوحد في قوافي الأبيات جميعها غالباً.

ولعلّ الدافع الثاني الذي بموجبه أخرجوا (الرّجز) من دائرة الشعر هو لما نفى
القرآن الشعر عن النبي (ص) في قوله تعالى: [وما علّمناه الشعر وما ينبغي له ...]^(١١)
ذهبوا إلى إخراج ما جرى على لسانه شيء قليل من (الرّجز) لئلا يخالف النص.
وهذا الدافع يعوزه الدليل العلمي الذي يثبت ما يزعمون ((وإنما الدليل في قول
النبي (ص) عدم القصد والنية، لأنه لم يقصد به الشعر ولا نواه، فلذلك لا يعد شعراً
وان كان كلاماً متزناً))^(١٢).

وقد كان الخليل يرى أن معنى قوله تعالى: [وما علّمناه الشعر وما ينبغي له] أي
لم نعلّمه الشعر في قوله ويتدرب فيه حتى ينشئ منه كتباً... ولو كان البيت شعراً ما
جرى على لسان النبي (ص) وجاء بالنصف الثاني على غير تأليف الشعر لأن نصف
البيت لا يقال له شعراً ولو جاز أن يقال لنصف البيت شعراً لقليل لجزء منه
شعر وقد جرى على لسان النبي (ص): أنا النبي لا كذب أنا ابن عبد المطلب^(١٣).



العدد: ٤
السنة: ٣
٢٠٠٧ / هـ ١٤٢٨



فالرجز هو شعر لأن فيه من صفات الشعر وروحه مما حمل القدماء ولا سيما أصحاب المعاجم على تعريفه بأنه ضرب من الشعر، فضلاً عن تصريح الأدباء والرواة والكتاب. فالخليل حينما توفي رؤبة قال: ((دفننا الشعر واللغة والفصاحة))^(١٤).

ويذهب إلى هذا الاعتقاد العالم النحوي واللغوي يونس بن حبيب حينما يرفع العجاج إلى أعلى مراتب الشاعرية ويعده ((أشعر أهل الرجز والقصيد على السواء))^(١٥) ويعلل ذلك بقوله:

((إنما هو كلام فأجودهم كلاماً أشعرهم، والعجاج ليس في شعره شيء يستطيع أحد أن يقول: لو كان في مكانه غيره لكان أجود...))^(١٦).

وعدّ المحيّد الجليل أبو هريرة (رضي الله عنه) الرّجز شعراً، روى أن العجاج أنشده: ((ساقاً بخنداءٍ وكعباً أدرماً)).

فقال: كان النبي (ص) يعجبه هذا الشعر))^(١٧).

وتتجلى قيمة (الرجز) كشعر في جعل الناقد ابن سلام الجُمعي (للرجز) طبقة خاصة من طبقاته وجعل ترتيبها (التاسعة) بين طبقات الإسلاميين^(١٨) وابن رشيق القيرواني لا يعدّ الشاعر كاملاً إلا إذا أجاد تناول فنون الشعر وأنواعه كافة حيث قال: ((والشاعر إذا قطع وقصّد ورجز فهو الكامل))^(١٩). ويقول أيضاً: ((الرّجّاز شعراء عند العرب...))^(٢٠).

ولعلّ ما يوضح مكانة (الرجز) شعراً عند العرب هو كثرة الأغراض التي استعمل فيها (الرجز) بحيث لم يتيسّر لأي بحر من البحور الشعرية الأخرى واحتلّ جانباً مهماً في استشهاد اللغويين والنحويين الذي ورد في كتب اللغة والنحو، فروى أبو عبيدة وأبو عمرو بن العلاء وخلف الأحمر والنظر بن شميل شعر رؤبة والعجاج والأغلب العجلي لأنهم كانوا بصراء في اللغة قيّمين بغريبها. كما استشهد ابن منظور بأراجيز العجاج في أكثر من ستمئة موضع في معجمه^(٢١).

وقد تابع هؤلاء القدماء المحدثون في جعل الرّجّز شعراً ومنهم: المستشرق كارلونا لينو، فقال في حديثه عن الشعر: ((فلنخض الآن الكلام الموجز عن الشعر من الصنف الرابع أيام الدولة الأموية أعني الأراجيز، ان هذا النوع من الشعر لا يختلف عن الشعر الصنف الثالث من حيث اللغة والموضوع والمعاني والمبدأ والخروج والاستطراد والنهاية...))^(٢٢).

وفي حديثه عن رؤية قال: ((إنه من الشعراء النوابع)).

وذهب الأستاذ (طه أحمد إبراهيم) إلى عدّ (الرجز) شعراً بقوله: ((ويوم اهتدى
العربي إلى (الرجز) وُجد له شعر صحيح))^(٢٤).

ويذكر الدكتور شوقي ضيف بأنه: ((ليس من شك أن الرجز شعروغاية ما في الأمر
أنه يقترب من بضروب كثيرة في الغناء، وفي الحماسة وفي الحروب وفي السقي فكثير فيه
الحذف وكثرت التجزئة والاضطراب))^(٢٥).

ومن خلال هذا العرض للآراء التي قيلت في فنّ (الرجز) فلا بدّ من كلمة خاصة
حول الموضوع وهو: أن ((الرجز فنّ شعريّ شعبي معبر عن حاجات الفرد في صحرائه
ردحاً من الزمن كمرحلة أولى من الشعر مفصّحاً عن حالة تلقائية لم يقصد إليها
الشاعر العربي القديم وإنا ساقته إليه البديهة والارتجال كما ذكر الجاحظ^(٢٦) مترجماً
عما في حياة البدوي وبيئته الطبيعية والاجتماعية المتمثلة بالاضطراب وسرعة
الانتقال فهو في كفاح مستمر مع ظواهرها المتغيرة القاسية فلم يعد باستطاعته أن
يطيل النظر أو يتوقف عند الشيء طويلاً فهو لا يملك الحرية الكافية في التعبير عن
ذاته في إنتاجه الفني مبشراً بمقطوعات قصيرة مضطربة معبراً عن المضمون الواحد
في الموقف الواحد بالسرعة المطلوبة. فضلاً عن حياته الاجتماعية التي يعيشها ضمن
قبيلة يحكمها نظام أبويّ يقوم على أساس اشتراك أبنائها في الأصل الواحد والموطن
الواحد. فالشاعر لا يملك من حريته الفردية إلا بمقدار ما يعبر عن الجماعة لذلك
جاء إنتاجه الفني موافقاً لما يقتضيه موقف القبيلة من حرب أو مخاصمة أو مفاخرة
أو ما يتطلب من سرعة وإنجاز في التعبير لا يحتاج تأملها إلى عناء كبير وهذا واضح في
قول أبي عبيدة: ((كان الشاعر يقول من (الرجز) البيتين والثلاثة ونحو ذلك إذا حارب
أو شاتم أو فاحر))^(٢٧) أو إذا غنى ليرجّح عن نفسه وليسري عن ناقته المضنية ليحتجها
على السير اعتقاداً منه أن لهذه الأغاني قوةً سحريةً تساعد في إنجاز عمله الشاق،
فما كانت الألفاظ عند العربي أصوات مجردة ينطقها اللسان وإنما كانت وسائل
حاسمة للتأثير في سامعيها وفي اجتذاب من يخاطب بها أو تُغنى له^(٢٨). وأكد هذه
الحقيقة الأخفش في قوله عن (الرجز): ((إنهم يترنمون به في عملهم وسوقهم ويحدون
به))^(٢٩). ولذلك صيغ من مقطوعات قصيرة من بيتين أو ثلاثة مناسبة للتعبير الآني
السريع عن طريق الممارسات اليومية لشؤون الحياة فتطوّر من إيقاع بسيط هو



العدد: ٤
السنة: ٣
٢٠٠٧ هـ / ١٤٢٨ م



السجع إلى نظام أعقد انتظامه الوزن في جميع الأبيات وضمت أواخر جملة قافية. فهو إذن بحر من بحور الشعر العربي الأصيل وله ما للقصيد من مقومات مشاركاً إيّاه في أغراض ومنفرداً بقسم آخر. وتميّز أغلب شعرائه بالنبوغ فجاءت أراجيزهم تحمل فناً بارعاً في حسن سبكها وجودة صياغتها وأحاطتها بشوارد اللغة وأوابدها فعُدَّت ذخيرة استعملها اللغويون والنحويون حجةً في قواعدهم.

ثانياً: نظرية ((قُطْرِب)) الصوتية وموقف اللغويين والنحويين منها

تعدّ نظرية قطرب من الموضوعات المهمة في الظواهر الصوتية التي ينبغي الوقوف عندها ودراستها للتعرف على الرأي الخاص الذي انفرد به (قطرب) (٣٠) من بين القدماء وهو أن لا قيمة للعامل في الأثر الإعرابي وإن الحركات قد كانت بأثر صوتي جيء بها لتخفيف من الثقل الناشئ من اسكان الحروف. فيقول: ((وإنما أعربت العرب كلامها لأن الاسم في حال الوقف يلزمه السكون للوقف، فلو جعلوا وصله بالسكون أيضاً لكان يلزمه الإسكان في الوقف والوصل، وكانوا يبطئون عند الإدراج فلما وصلوا وأمكنهم التحريك جعلوا التحريك معاقباً للإسكان ليعتدل الكلام)) (٣١).

وبذا فإن (قطرباً) خرج على ما كان عليه من النحاة ولا سيما أستاذه سيويه الذي عدّ الحركات الإعرابية أثراً للعامل ولها قيمة دلالية. فهو يرى أن المتكلم يعمد إلى الحركة الإعرابية عندما يصعب عليه التسكين في الوصل، ولعل لهذا الرأي الذي ذهب إليه (قطرب) بعض الجذور في ما قاله (الخليل بن أحمد الفراهيدي) من ((أن الفتحة والكسرة والضمة زوائد وهن يلحقن الحرف ليوصل إلى التكلم به)) (٣٢).

ولكن ((ليس في ما قاله نصّ على أن الحركات المختلفة التي تعرض لأواخر الكلمات في الأحوال الإعرابية المختلفة لها نفس الصفة إذا توسّطت الأبنية)) (٣٣).

سئل (قطرب) مرة: ((فهلأ لزموا حركةً واحدةً؟ فقال: ((لو فعلوا ذلك لضيقوا على أنفسهم، فأرادوا الاتساع في الحركة ولأ يحظروا على المتكلم الكلام إلا بحركة واحدة)) (٣٤). فهو يعزّ كل ما يتعلق بالحركات الإعرابية إلى التوسيع على المتكلم في نطقه والتخفيف عليه وإعطائه فرصة الاختيار بين عدد من الحركات، فلا يقتصر على حركة واحدة، وتكون أمامه فرصة الاختيار والمراوحة بين الحركة والسكون إذ أن العرب ينتقلون من السكون إلى الحركة، فيقول: ((ألا تراهم بنوا كلامهم على متحرك



العدد: ٤
العدد: ٣
العدد: ٢٠٠٧ / ١٤٢٨ هـ



وساكن ومتحركين وساكن ولم يجمعوا بين ساكنين في حشو الكلمة ولا في حشوبيت، ولا بين أربعة أحرف متحركة، لأنهم في اجتماع الساكنين يبطنون، وفي كثرة الحروف المتحركة يستعجلون وتذهب المهلة في كلامهم، فجعلوا الحركة عقب الإسكان))^(٣٥). ويعقب (د. خليل أحمد عمايرة) على هذا الأمر فيقول: ((فالحركات كما يبدو لها وظيفة صوتية ليس غير وهذا أمر يرفضه واقع الاستعمال اللغوي، فالحركات تحمل قيماً خلافية ودلالات لا يتضح المعنى بغيرها، ولو كان الأمر - كما يرى (قطرب) - للتخفيف في الوصل عند الكلام، فتمنع الحركات المتكلم من الإبطاء وتكبح جماحه عند السرعة، لكانت هناك حركة واحدة في كثير من الأساليب في مثل:

الأسد

المروءة

نحن العرب...

كم كتاباً...

لا تأكل سمكاً وتشرب...

ولما كانت هناك حاجة إلى أن تُنطق تارة بالضمّة أو الكسرة في تمييزكم الخبرية وأخرى بالفتحة، فتشير الفتحة إلى معنى يختلف عن المعنى السابق، وقد يترتب على هذا الفهم تصرف سلوكي يقوم به المخاطب أو السامع))^(٣٦).

وهناك من ردّ على قطرب معارضاً أن: ((لو كان كما ذكر لجاز جرّ الفاعل مرة ورفعاً أخرى ونصبه، وجاز نصب المضاف إليه لأن القصد في هذا إنما هو الحركة تعاقب سكوناً يعتدل بها الكلام، أو أيّ حركة أتى بها المتكلم أجزأته فهو مخير في ذلك وهذا فساد للكلام، وخروج عن أوضاع العرب وحكمة نظام كلامهم... واحتجوا أيضاً لما ذكره (قطرب): ((من اتفاق الإعراب واختلاف المعاني، واختلاف الإعراب واتفاق المعاني في الأسماء))^(٣٧).

ولابن جني رأي يقترب من رأي (قطرب) فهو يرى أن المتكلم هو الذي يحدث الأثر على أواخر الكلمات في الجملة بقوله: ((فأما في الحقيقة ومحصول الحديث، فالعمل من الرفع والنصب والجر والجزم إنما هو للمتكلم نفسه لا لشيء غيره))^(٣٨). ولكنه لم يثبت على هذا الرأي وربما لم يكن عنده نقطة رئيسة في تفكيره اللغوي لأنه عند التطبيق أخذ بفكرة العامل النحوي... ((ونراه يقصد به أن المنفذ لوضع



الحركة الاعرابية على أواخر الكلم في الجملة هو المتكلم طبقاً لما جاء عن العرب في لغتهم قياساً عليها ولو كان ابن جني يقصد بالعمل المتكلم المعنى المطلق لهذه العبارة لكان يدعو إلى فوضى اللغة ولا نرى ابن جني هو العالم الفذ صاحب الحسن اللغوي والقدرة الفائقة والبراعة العالية في تصنيفه اللغة وخصائصها يدعو إلى شيء من هذا^(٣٩) وهذا ((يتنافى مع الطابع الاجتماعي للغة ولو ترك لكل متكلم أن يرفع أو ينصب أو يجركما يشاء لما استطاع النحاة أن يدرسوا لغة العرب لأن العرب والحالة هذه ما كانوا يستطيعون ادعاء وحدة اللغة واللغة ظاهرة اجتماعية وان لها شروطاً في الصياغة لابد أن يراعيها الفرد))^(٤٠).

ويذهب ابن مضاء القرطبي مذهب قرطب في كتابه (الرد على النحاة) قائلاً:
((قصدي في هذا الكتاب... أن أنبه على ما أجمعوا على الخطأ فيه فمن ذلك ادعائهم أن النصب والخفض والجزم لا يكون إلا بعامل لفظي، وان الرفع يكون بعامل لفظي ومعنوي وعبروا عن ذلك بعبارات توهم في قولنا: ((ضرب زيد عمراً)) ان ارفع في (زيد) والنصب في (عمرو) إنما أحدثه (ضرب) ألا ترى أن سيبويه (رحمه الله) قال في صدر كتابه: ((وإنما ذكرت ثمانية مجازٍ لأفرق بين ما يدخله ضرب من هذه الأربعة لما يحدثه فيه العامل، وليس شيء منها إلا وهو يزول عنه، وبين ما يبني عليه الحرف بناءً لا يزول عنه لغير شيءٍ أحدث ذلك فيه من العوامل))^(٤١)، فظاهر هذا أن العامل أحدث الإعراب وذلك بين الفساد))^(٤٢).

ثم مضى يدعم رأيه بما قاله ابن جني من أن ((العمل من الرفع والنصب والجزم والجزم إنما هو للمتكلم نفسه لا لشيء غيره))^(٤٣) فأكد المتكلم بنفسه ليرفع الاحتمال ثم زاد تأكيداً بقوله: لا لشيء غيره، وهذا قول المعتزلة، وأما مذهب أهل الحق فإن هذه الأصوات إنما هي من فعل الله تعالى. وإنما تنسب إلى الإنسان كما ينسب إليه سائر أفعاله الاختيارية ثم يضيف قائلاً: وأما العوامل النحوية فلم يقل بعملها عاقل لا بألفاظها ولا معانيها لأنها لا تفعل بإرادة ولا طبع^(٤٤).

ويرد د. (تمام حسّان) على (ابن مضاء) في قوله: ((وأما ان الله سبحانه وتعالى هو العامل بقوله: ((فلمست أدري لم اختلف عمله سبحانه وتعالى في ما بعد (ما) في الحجاز عن عمله جل شأنه في (ما) بعدها في ديار بني تميم على ساحل الخليج وهل كان هذا



الاختلاف لعلّة غائبة يعلمها الله سبحانه أم كان له حكمة يمكن لأصحاب الكلام أن يقدّروها في ضوء منطق أرسطو؟^(٤٥).

ويرى (عبد الهادي الفضلي): ((أن ابن مضاء اعتمد التوهّم لبناء النقد الذي وجهه للعامل والتوهّم أمر مرفوض علمياً ومنهجياً))^(٤٦). و ((إذا كان ابن مضاء قد ألغى العامل النحوي فقد فرض عاملاً آخر لا تجيزه الدراسات الحديثة لأن المتكلم لا يرفع ولا ينصب بنفسه وإنما بحسب القواعد^(٤٧). فاللغة مضبوطة لا تقبل العبث في ظواهرها الأصل. والحركة الاعرابية ظاهرة لغوية رئيسة في اللغة، وجب أن تراعى كما كانت تنطق بها العرب وكما جاء في الاستقراء الثابت المتواتر. والذي نراه أن نصّ ابن مضاء الذي اعتمد فيه على رأي ابن جنيّ يمكن أن يذهب به إلى أن المتكلم - في الحقيقة - لا يرفع ولا ينصب ويجزم ويجزّ من غير قيد أو قانون وإنما في نيته ومكنون نفسه وعقله يعرف أنه يريد معنى معيناً فينطق بالكلمة التي تؤدي هذا المعنى ثم يعطيها الحركة المناسبة لها بناءً على استقرار لغة العرب.. إذ لو كان ابن مضاء يرفض كلّ ما جاء عن النحاة وعاملهم لما أخذ بالعلل الأولى ورفض الثواني والثالث. فالنوعان الثاني والثالث فلسفيّان بعيدان عن التعليل الوصفي للظواهر اللغوية^(٤٨) وذلك بقوله: ((مما يجب أن يسقط من النحو العلل الثواني والثالث وذلك مثل سؤال السائل عن زيد في قولنا: ((قام زيد)) لِمَ رفع زيد؟ فيقال: لأنه فاعل مرفوع، فيقول: ولمَ رفع الفاعل؟ فالصواب أن يقال له: كذا نطق به العرب، ثبت ذلك بالاستقراء من الكلام المتواتر))^(٤٨).

تأثّر (إبراهيم مصطفى) وهو من المحدثين في رأي (ابن جنيّ) في قوله: بأن العالم هو المتكلم، وتأثّر في رأي (ابن مضاء) في رفض العلل. ويتجلى هذا التأثير في تعليقه على منهج النحاة في فكرة العامل بقوله: ((وأما الإعراب بالحركات وغيرها عوارض للكلام تتبدّل بتبدّل التركيب على نظام فيه شيء من الاضطراب. فقالوا: عرض حادث لابدّ له من محدث. وأثر لابدّ له من مؤثّر، ولم يقبلوا أن يكون المتكلم محدثاً هذا الأثر. لأنه ليس حرّاً فيه يحدثه متى شاء، وطلبوا لهذا الأثر عاملاً مقتضياً وعلةً موجبة، وبحثوا عنها في الكلام فعدّدوا هذه العوامل ورسموا قوانينها))^(٤٩). وقد أخذ (إبراهيم مصطفى) يبحث عن المعاني التي ترتبط بها الحركات فجعل الفتحة علماً للإنسان ودليلاً على أن الكلمة المرفوعة يراد أن يسند إليها ويتحدّث عنها. أمّا الكسرة فإنها علم



العدد: ٤

العدد: ٣

العدد: ٣٠٠٧ / هـ ١٤٢٨



الإضافة وإشارة إلى ارتباط الكلمة بما قبلها سواء كان هذا الارتباط بأداة أو بغير أداة كما في: ((كتاب محمد)) وكتاب محمد وذلك بقوله: ((أما الفتحة فليست علامة إعراب ولا دالة على شيء بل هي الحركة الخفيفة المستحبة عند العرب التي يُراد أن تنتهي بها الكلمة كلما أمكن ذلك فهي بمثابة السكون في لغة العامة))^(٥٠). فمعاني الإعراب عنده هي ((الإسناد والاضافة، والعلامات الدالة على هذه المعاني هي الضمة والكسرة فقط، وهما ليستا بقية من مقطع ولا أثراً لعامل من اللفظ بل هما من عمل المتكلم ليدلّ بهما على معنى في تأليف الجملة ونظم الكلام))^(٥١).

وتحدث (يوهان فك) في كلامه على وجود الإعراب جاعلاً الحركات اعلماً للمعاني الاعرابية وذلك بقوله: ((أما أن أقدم أثر من آثار النثر العربي وهو القرآن قد حافظ أيضاً على غاية التصرف الاعرابي فهذا أمر وان لم يكن من الوضوح والجلء بدرجة الشعر الذي لا تترك أساليب العروض والقافية مجالاً للشك في إعراب كلماته، إلا أن مواقع كلام الله الاختيارية لا تترك أثراً للشك فيه كذلك... ففي سورة فاطر، آية (٢٨): [إنما يخشى الله من عباده العلماء] وسورة التوبة آية (٧): [إن الله بريء من المشركين ورسوله]. ومن سورة البقرة آية (٢٤): [وإذا ابتلى إبراهيم ربه]. ومن سورة النساء آية (٨): [وإذا حضر القسمة أولوا القربى]. فمثل مواقع الكلمات في هذه الآيات كالاستعمال اللاتيني: ((الأم تحبُّ البنّت)) لا يمكن أن يكون إلا في لغة لا يزال فيها الإعراب حياً))^(٥٢). فالاستشهاد بقوله تعالى في هذه الآيات للتدليل على أن الإعراب هنا مقصود ولا أثر للشك فيه يدلّ الزاماً على أن (الفتحة) في (إبراهيم) وفي (الله) إنما هي علم المفعولية وان (الضمة) في (ربه) وفي (العلماء) إنما هي علم الفاعلية لأنه لو لم يكن كذلك لما كان هناك ما يرجح اختيار الفتحة والضمة على غيرهما.

أما د. (مهدي المخزومي) فقد تبىّ منهج أستاذه في كتابيه (في النحو العربي: نقد وتوجيه) و (في النحو العربي: قواعد وتطبيق) في قوله: ((وقد اعتدّت اللغة العربية بالضمة والكسرة اعتداداً خاصاً فجعلت (الضمة) علماً للإسناد، و (الكسرة) علماً للإضافة، أما (الفتحة) فعلم لما ليس بإسناد ولا إضافة ويندرج فيه موضوعات كثيرة يتميّر بعضها من بعض بما تؤديه الكلمة المنصوبة من وظيفة لغوية))^(٥٣).

ويقول في موضع آخر: ((والقول بأن (الضمة) علم الإسناد لا يشير بحالٍ إلى العامل ولا يزعم وجوده. والواقع أن (الضمة) ليست أثراً لعاملٍ لفظيٍّ ولا معنويٍّ وإنما هي مظهر من مظاهر العربية في توزيع الوظائف اللغوية أو القيم النحوية))^(٥٤). ولعلَّ أبرز الأمثلة التي تظهر احتذاء د. (المخزومي) أثر أستاذه قوله: ((ليست (الفتحة)) علماً لشيء خاص ولكنها علم على كون الكلمة خارجة عن نطاق الإسناد أو الاضافة... و(الفتحة) هي الحركة الخفيفة المستحبة التي يهرع إليها العربي ما وجد إلى الخفة سبيلاً))^(٥٥).

وأعلن د. (إبراهيم أنيس) دعوته الجريئة محاولاً تفسير اختلاف الأحوال الإعرابية تفسيراً صوتياً ذاهباً إلى أن هذه الحركات إنما تعرض لأواخر الكلمات لوصل الكلمات بعضها ببعض محاكياً (قطرباً) في ما ذهب إليه قديماً، ورأى: ((أن مفتاح السر في تفسير هذه الحركات هو ظاهرة الوقف وذهب إلى ((أن تحريك أواخر الكلمات كان صفة من صفات الوصل في الكلام، شعراً أو نثراً، فإذا وقف المتكلم أو اختتم جملة لم يحتج إلى تلك الحركات بل يقف على آخر كلمة من قوله بما يسمى السكون. كما يظهر الأصل في كلِّ الكلمات أن تنتهي بهذا السكون. وإن المتكلم لا يلجأ إلى تحريك الكلمات إلا لضرورة صوتية يتطلبها الوصل))^(٥٦).

ولما اعترم تطبيق دعوته هذه أثر أن يتخذ من البحور الثلاثة (الطويل) و (البيسط) و (الكامل) وهي البحور الشائعة في الشعر العربي مجالاً للتطبيق واستشهد في ما استشهد بقول أبي ذؤيب الهذلي:

أَمِنَ الْمُنُونُ وَرَيْنَهَا تَتَوَجَّعُ وَالْدَّهْرُ لَيْسَ بِمُعْتَبَرٍ مَنْ يَجْزَعُ

البيت هو من البحر (الكامل) والقصيدة اشتملت على أكثر من (٨٠) اسماً منوناً. فيعتقد أن الحركات التي قبل نون تنوينها لا تخضع إلى أصول الإعراب عند النحاة بل إلى طبيعة الصوت ما يكتنفها من حركات أخرى. فلذلك يرجح أن تكون (الكسرة) في آخر كلمة (مُعْتَبَرٍ) سببها الانسجام مع (الكسرة) التي قبلها في (تاء) هذه الكلمة. أما كلمة (شاجِباً) في البيت الثاني وهو:

قَالَتْ أُمَيْمَةُ مَا لَجِسْمُكَ شَاجِباً مِنْذُ ابْتَدَلْتُ، وَمِثْلُ مَا لِكَ يَنْفَعُ

فيرجّح أن الكلمة قد نطق بها الشاعر (شاحِب) بكسر (الباء) لتنسجم مع الحركة قبلها.

أما الكلمات الخالية من التنوين في شعر (أبي ذؤيب) مثل (المنون) و (ريب) و (الدهر) في البيت الأول فقد حرّكت أواخرها لأن نظام المقاطع قد تطلّب هذا: ففي كلمة (المنون) حرف مد + النون المشكّلة بالسكون ومثل هذا لا يتأتى في وصل الكلام العربي ولذلك وجب تحريك النون هنا... (٥٧).

وردّ د. (مهدي المخزومي) على رأي د. (إبراهيم أنيس) بقوله:

((إن وقوع الضمة في العين بعد (الكسرة) في (القاف) في قوله (لو أقع) ونحوه مما لا ينطبق عليه القانون الصوتي الذي استند إليه د. (إبراهيم) لأن العرب كما صرح (الفراء) وغيره (يستثلقون) (كسرة) بعدها (ضمة) كما يستثلقون (ضمة) بعدها (كسرة) (٥٨) فإذا لم تكن الحركات أعلاماً لمعاني قصد إليها المتكلم بل لم تُعد أن تكون حركات يحتاج إليها في الكثير من الأحيان لوصل الكلمات ببعضها ببعض فكيف يفسر قوله تعالى من سورة (الطور): [ان عذاب ربك لو أقع ماله من دافع] مثلاً؟ وكيف يطبق مذهبه المشار إليه عليها؟ وبماذا يعلل وجود (الضمة) بعد (القاف) المكسورة إذا وصلت الآيتان ولم يوقف على آخر الأولى منهما؟

هذا مع أن كثيراً من الأمثلة التي رويت معربة سواء أكانت من القرآن أم من غير القرآن مم لا ينطبق. وعليه فإن القول بأن الحركات إنما هي سد للحاجة إلى وصل الكلمات بعضها ببعض وأنها ليست أعلاماً للمعاني التي قصد إليها المتكلم قولاً لم يحالفه (التوفيق) (٥٩) لأن في اللغات الأخرى (الاغريقية) و (السنسكريتية) ((ما هو أدقّ من هذه الحركات فقد اتخذ بعضها من اختلاف درجة الصّوت وسيلة للتعبير عن المعاني الاعرابية المختلفة كما هي الحال في لغات الشرق الأقصى)) (٦٠). وهذا النوع من الإعراب الذي يعتمد على اختلاف درجة الصوت يسميه (فندريس): ((بالاعراب الداخلي)) (٦١).

وقد فطن د. (إبراهيم أنيس) إلى أن تحريك الأواخر موجود في الشعر قطعاً فراح يلتمس مخرجاً ينجوبه من التناقض. فذهب إلى أن معظم الكلمات في الشعر محرّكة الأواخر لأن سقوط الحركات من أواخر الكلمات قد يفسد الموسيقى الشعرية... وربما أن أواخر الكلمات في الكلام المنثور من خطب ورسائل كانت تحرّك في غالب الأحيان لا

لدلالة هذه الحركات على الفاعلية والمفعولية وإنما نظام المقاطع قد اقتضى هذا....
وعثر على أمثلة من الشواهد والقراءات يؤيد ظاهرها ما ذهب إليه وذلك في قول امرئ
القيس:

اليوم أشرب غير مستحبٍ إثماً من الله ولا واغِل

وقول الشاعر:

أحاول أن تعلم بها فتردّها فتتركها ثقلاً عليّ كما هيا

وقراءة (أبي عمرو بن العلاء): ((ان الله يأمركم أن تذبحوا بقرةً)) بجزم (بأمركم).
قائلاً في ذلك: ((ولعل الذي دعا بعض النحاة الكوفيين أن يقولوا: انه يجوز الجزم بـ
(أن) وبـ (لن) أنهم سمعوا شواهد فيها من الفعل المضارع غير محرك الآخر، لعدم
ضرورة هذه الحركة، لان نظام المقاطع لم يتطلب مثل هذه الحركة^(٦٢).. أما ما عرض
له من أن الفارق بين الفاعل والمفعول إنما هو محله من الجملة لا الحركة فهو مبني
على افتراض أن اللغة العربية لم تستخدم الحركات علامات للمعاني الاعرابية، ولا
شك أن اللغة لم تتخذ من الحركات اعلماً لتلك المعاني فهي مضطرة إلى أن تلتبس
طريقاً آخر للتمييز بينها، وتوصل الدكتور إلى أن تلك الطريقة هي التزامها وضع الفاعل
في موضع والمفعول في موضع آخر من الجملة في أغلب الأحيان^(٦٣).

ويمكن أن يكون ((الموضع من الجملة في تأليفها فارقاً بين الفاعل والمفعول من
اللهجات الحديثة صحيح لا شك فيه. ولكن اللهجات إنما لجأت إلى الأخذ به لأنها
فقدت تلك العلامات الأولى التي كانت تقوم بوظيفة التمييز بين المعاني الاعرابية
المختلفة))^(٦٤)، وذلك لأن ((موقع الصّوت في الكلمة يعرضه لكثير من صنوف التطور
والانحراف وأكثر ما يكون ذلك في الأصوات الواقعة في أواخر الكلمات، سواء أكانت
أصوات لين أم أصوات ساكنة. أما أصوات اللين فقد لوحظ ان وقوعها في آخر الكلمة
يجعلها في الغالب عرضة للسقوط ويؤدي أحياناً إلى تحويلها إلى أصوات أخرى فمن
ذلك ما حدث في العربية بصدد أصوات اللين القصيرة المسماة بالحركات وهي الفتحة
والكسرة والضمة التي تلحق أواخر الكلمات العربية ففي جميع اللهجات العامية
المتشعبة عن العربية - (عاميات مصر والعراق والشام وفلسطين والحجاز واليمن
والمغرب... الخ - قد انقرضت هذه الأصوات جميعها سواء ذلك ما كان منها علامة



العدد: ٤

العدد: ٣

١٤٢٨ هـ / ٢٠٠٧ م



إعراب أو ما كان منها حركة بناء. فيُنطق الآن في هذه اللهجات بجميع الكلمات مسكّنة (الأواخر)^(٦٥).

لأنها ((خضعت لقانون من قوانين التطوّر الصوتي وهو ضعف الأصوات الأخيرة وانقراضها شيئاً فشيئاً))^(٦٦).

ومما يلاحظ على تلك الأمثلة التي تمسّك بها د. (إبراهيم أنيس) في تأييد رأيه كلّها في الأفعال وليس فيها اسم واحد سكن آخره مما يدلّ على صدق ملاحظة القدماء في جعل الرفع والنصب علمين للفاعل والمفعولية في الأسماء خاصة دون الأفعال. وإن هناك قوانين صوتية استندوا في الكلام إليها، فقد قرر (الفراء) أن الجزم في قراءة بعضهم: ((أنلزمكموها)) أو في قراءة: ((لا يحزّنهم)) وقول الشاعر:

وناعٍ يُخَيِّرُنَا بِمَهْلِكِ سَيِّدٍ تُقَطِّعُ مِنْ وَجْدٍ عَلَيْهِ الْأَنَامِلُ

يرجع إلى استئصال العرب (ضمتين) متواليتين، و (كسرة) بعدها ضمة^(٦٧).

ففي قوله: ((أنلزمكموها)) العرب تسكّن (الميم) التي من اللزوم ذلك أن الحركات قد توالى، فسكّنت (الميم) لحركتها وحركتين بعدها، وإنها مرفوعة، فلو كانت منصوبة لم يُستثقل فتخفف، وإنما يستثقلون (كسرة) بعدها (ضمة) أو (ضمة) بعدها (كسرة) أو (كسرتين) متواليتين أو (ضمتين) متواليتين، فأما (الضمتان) فقوله: ((لا يحزّنهم)) جزموا (النون) لأن قبلها (ضمة) فحقّفت، وأما (الضمة) و (الكسرة) فمثل قول الشاعر: ((يُخَيِّرُنَا)) في البيت الشعري السابق. وأما قوله في (الكسرتين): ((إذا أعوجّجت قلّت صاحب قوم))

يريد: صاحبي. وإنما يُستثقل (الضمّ) و (الكسر) لأن مخرجيهما مئونة على اللسان والشفّتين...^(٦٨).

أما د. (تمام حسّان) فقد تأثّر بفكرة التعليق وهو المصطلح الرئيس في نظرية النظم عند (عبد القاهر الجرجاني) في كتابه (دلائل الإعجاز) فيرى أن ((فهم التعليق على وجهه كافٍ وحده للقضاء على خرافة العمل النحوي والعوامل النحوية، لأن التعليق يحدد بواسطة القرائن معاني الأبواب في السياق ويفسّر العلاقات بينها على صورة أوفى وأفضل وأكثر نفعاً في التحليل اللغوي لهذه المعاني الوظيفية النحوية))^(٦٩). وكان د. (تمام حسّان) قد رفض فكرة العامل في عمل سابق له بقوله:



العدد: ٤
السنة: ٣
٢٠٢٠ هـ / ٢٠١٩ م



((الحقيقة ان لا عامل، ان وضع اللغة يجعلها منظّمة من الأجهزة، كلّ جهاز منها متكامل مع الأجهزة الأخرى، ويتكوّن من عدد من الطرق التركيبية العرفية المرتبطة بالمعاني اللغوية. فكلّ طريقة تركيبية منها تتجه إلى بيان معنى من المعاني الوظيفية في اللغة، فإذا كان الفاعل مرفوعاً في النحوفلّانّ العرف ربط بين فكرتي الفاعلية والرفع دون ما سبب منطقي واضح، وكان من الجائز جداً أن يكون الفاعل منصوباً والمفعول به مرفوعاً لو ان المصادقة العرفية لم تجر على النحو الذي جرت عليه))^(٧٠).

ويرى أن في الجملة عدداً من القرائن هي التي تعمل على نقل المعنى الدلالي بين المتكلم والسامع، وهذه القرائن تقع في ثلاثة أطر. هي: قرائن مادية وعقلية وقرائن التعليق.

ويقسم القرائن العقلية إلى ذهنية ومنطقية، وقرائن التعليق إلى مقالية وحالية، والمقالية إلى معنوية ولفظية، وتضم المعنوية الإسناد والتخصيص والنسبة والتبعية والمخالفة. وأما اللفظية فتضم الإعراب والرتبة والصيغة والمطابقة والربط والتضام والأداة والتنغيم. ولكلّ هذه القرائن علاقات سياقية صغرى أو كبرى بحسب القسم الذي هي منه^(٧١).

ويشير إلى ((إن تضافر هذه القرائن يغني عن القول بفكرة العامل النحوي الذي جاء به النّحاة، ويرى أنه جاء لتوضيح قرينة لفظية واحدة))^(٧٢).

ويرد د. (خليل أحمد عمايرة) على هذا الرأي ويصفه بأنه ((عاجز عن تفسير الظواهر النحوية والعلاقات السياقية فتأتي فكرة القرائن لتوزّع اهتمامها بالقسطاس بين القرائن اللفظية والمعنوية لتوصل إلى وضوح المعنى وأمن اللبس وتنفي التفسير الظني والمنطقي لظواهر السياق))^(٧٣).

وعلى الرغم من الجهد الكبير الذي بذله د. (تمام حسّان) في عرض نظريته فإنّ طابع المبالغة في التفسير ورصف عدد كبير من العلاقات والمصطلحات إنما يعقّد أمام المتعلّم فهم عناصر التركيب وصلتها ببعضها. وحينذاك تكون الطريقة التي اعتمدها النحويون القدماء القائمة على أساس العامل هي طريقة مثلى في تعليم النحو والإعراب.

وطبق د. (خليل أحمد عمايرة) نظرية (جومسكي) العالم الأمريكي بفهم وصفي خاص. ويقوم رأيه على: ان الجمل نوعان، توليدية وتحويلية. والتوليدية غرضها

الإخبار. أما التحويلية فتنتقل المعنى الإخباري إلى معنى جديد. ويكون التحويل عن طريق: ١- الترتيب، ٢- الزيادة، ٣- الحذف، ٤- الحركة الإعرابية وهي نوعان: ١- ما جاء اقتضاءً لعنصر تحويلي كحركة اسم (ان) وخبرها وغيرهما، ٢- ان تكون ذات قيمة دلالية كبيرة بوصفها عنصراً تحويلياً بنقل الجملة الخبرية إلى تحويلية كالتحذير والإغراء والاختصاص والمنصوب على المعية وتمييز (كم) الاستفهامية محولاً عن حركة (الجر) بعد (كم) الخبرية^(٧٤) فلا أثر للعامل، ولا حاجة لتقدير عامل... وان الحركة الإعرابية شأنها شأن أي (فونيم) في الكلمة له قيمة وأثر في الإفصاح والإبانة عن ما في النفس من معنى فيكون تغييرها محققاً لما في نفس المتكلم من معنى يريد الإبانة عنه. فإذا قال المتكلم: الأسد (بالضمة) فان السامع يدرك أنه قد أراد نقل خبر ليس غير، ولكنه ان قال: الأسد (بالفتحة) فان المعنى يتغير إلى معنى التحذير الذي هو في ذهن المتكلم ويريد إبانته. فالتغيير في الحركة هو نتيجة للتغيير في المعنى... وليست الحركة نتيجة لأثر عامل كما يرى النحاة^(٧٥).

٥- التنغيم وفيه يفرق د. (عميرة) بين النبر الصوتي الذي لا تعيره العربية اهتماماً... لأنه لا يقوم بأي دور في نقل المبنى الصرفي إلى مبنى صرفي آخر أو من باب إلى باب صرفي آخر، والنبر الدلالي الذي يرى أن العربية تشارك في الاعتماد عليه لأنه يمثل عنصراً تحويلياً رئيساً ينقل الجملة التوليدية من معنى الإخبار إلى جملة تحويلية (اسمية أو فعلية) فيها معنى الاستمرار أو التقرير أو الواو التعجب أو التهمك والسخرية.. وأخيراً ان د. (عميرة) يرى: ان وجود الحركات الإعرابية على أواخر الكلم إذا لم تكن عنصراً تحويلي فهي اقتضاء لقياس لغوي جاء عن العرب الأول، ورصد النحاة القدماء لها أبو اباً نحوية أعطوا لكل باب نحوي حالة إعرابية ولها حركة معينة، وقد تتغير الحركة الإعرابية اقتضاءً لعنصر من عناصر التحويل^(٧٦).

بعد هذا العرض السريع لأراء القدماء والمحدثين التي نتجت عن الرأي المستطرف الذي جاء به (قطرب) وأراه وجيهاً من الناحية الصوتية لأنه يحقق التوازن بين السكون والحركة في النطق العربي إلا أنه لا يُعَوَّل عليه من الناحية النحوية لأننا مع النحويين القدماء الذين كانوا يميلون إلى كون القاعدة مضطردة لفهم القرآن الكريم وفهم النصوص بشكل يحفظ للغة هدفها ومرماها.



ملخص البحث

تعدّ نظرية قطرب من الموضوعات المهمة في الظواهر الصوتية التي ينبغي الوقوف عندها ودراستها والتعرّف على الرأي الخاص الذي انفرد به (قطرب) من بين القدماء وهو ان لا قيمة للعامل في الأثر الاعرابي وان الحركات قد كانت بأثر صوتي جيء بها لتخفّف من الثقل الناشئ من اسكان الحروف فيقول: ((إنما اعربت العرب كلامها لأن الاسم في حال الوقف يلزمه السكون للوقف. فلو جعلوا وصله بالسكون أيضاً لكان يلزمه السكون في الوقف والوصل، وكانوا يبطنون عند الادراج فلما وصلوا وامكنهم التحريك جعلوا التحريك معاقباً للسكون ليعتدل الكلام.

وهذا الرأي أصبح مثاراً لآراء الباحثين اللغويين والنحويين وهذا ما تضمنه البحث وأرى ان رأي (قطرب) وجيهاً من الناحية الصوتية لأنه يحقق التوازن بين السكون والحركة في النطق العربي إلا أنه لا يعول عليه من الناحية النحوية لأننا مع النحويين القدماء الذين كانوا يميلون إلى كون القاعدة مضطربة لفهم القرآن الكريم وفهم النصوص بشكل يحفظ للغة هدفها.

الهوامش:

- (١) العمدة ، ١٣٦/١ .
- (٢) معجم مقاييس اللغة ، مادة (رجز) .
- (٣) لسان العرب ، مادة (رجز) .
- (٤) تاريخ آداب اللغة العربية ، ٥٥/١ .
- (٥) أراجيز العرب ، ٣ .
- (٦) الأدب العربي ومميزات اللغة العربية ، ١٠٤ .
- (٧) الرجز نشأته ، أشهر شعرائه ، ٣٣٤ .
- (٨) دراسة لغوية في أراجيز رؤية والعجاج ، ١٣/١ .
- (٩) نقد النثر ، ٧٤ - ٧٥ .
- (١٠) اللسان ، مادة (رجز) .
- (١١) سورة يس ، ٦٩ .



العدد: ٤
السنة: ٣
٢٠١٧ هـ / ٢٠١٧ م





- (١٢) العمدة ، ١٥٨/١ .
- (١٣) اللسان ، مادة (رجز) .
- (١٤) معاني الشعر، ٢٨٢ .
- (١٥) العمدة ، ٨٩/١ .
- (١٦) م ، ن ، ٨٩/١ .
- (١٧) ديوان العجّاج ، ٧ .
- (١٨) ينظرطبقات فحول الشعراء ٧٣٧/١ .
- (١٩) العمدة ، ١٨٩/١ .
- (٢٠) م ، ن ، ١٨٥/١ .
- (٢١) ديوان العجّاج ، ٢٥ .
- (٢٢) تاريخ الآداب العربية ، ١٨٥ .
- (٢٣) م ، ن ، ١٩١ .
- (٢٤) تاريخ النقد الأدبي عند العرب من العصر الجاهلي إلى القرن الرابع الهجري ، ٩ .
- (٢٥) الفن ومذاهبه في الشعر العربي ، ٥٢ .
- (٢٦) ينظر، البيان والتبيين ، ٢٨/٣ .
- (٢٧) العمدة ، ٩٠/١ .
- (٢٨) ينظر تاريخ النقد الأدبي عند العرب ... ٨ - ٩ .
- (٢٩) اللسان : مادة (رجز) .
- (٣٠) هو محمد بن المستنير النحوي اللغوي الذي أخذ النحو عن (يونس بن حبيب) و (سيبويه)، وكان حافظاً للغة كثير النوادر والغريب، توفي ٢٠٦ هـ. ينظر، مراتب النحويين / ٢٢، وينظر (مثلثات قطرب) / ٩ .
- (٣١) الإيضاح في علل النحو / ٧٠، والأشباه والنظائر في النحو، ١٠٧/١ .
- (٣٢) الكتاب، ٣١٥/١. طبعة بولاق .
- (٣٣) مدرسة الكوفة ومنهجها في دراسة اللغة والنحو / ٢٤٣ .
- (٣٤) الإيضاح في علل النحو / ٧١ .
- (٣٥) م ، ن / ٧١. والأشباه والنظائر في النحو، ١٠٨/١ .
- (٣٦) العامل النحوي بين مؤنّديه ومعارضيه ودوره في التحليل اللغوي / ٦٦ .





- (٣٧) الإيضاح في علل النحو/ ٧١ والأشباه والنظائر في النحو، ١/ ١٠٨ - ١٠٩.
- (٣٨) الخصائص، ١/ ١٠٩ - ١١٠.
- (٣٩) العالم النحوي بين مؤيديه ومعارضيه / ٦٧.
- (٤٠) اللغة بين المعيارية والوصفية / ٤٩.
- (٤١) الكتاب، ١/ ١٣. تحقيق عبد السلام هارون / بيروت.
- (٤١) الردّ على النّحاة / ٨٥ - ٨٦.
- (٤٢) الخصائص ١/ ١٠٩ - ١١٠.
- (٤٣) الردّ على النّحاة / ٨٦ - ٨٧.
- (٤٤) اللغة بين المعيارية والوصفية / ٤٩.
- (٤٥) دراسات في الإعراب / ٥٤ - ٥٥.
- (٤٦) مناهج البحث في اللغة / ٢٣.
- (٤٧) ينظر، العامل النحوي بين مؤيديه ومعارضيه / ٧١ - ٧٢.
- (٤٨) الردّ على النّحاة / ١٥١.
- (٤٩) أحياء النحو / ٣١.
- (٥٠) م، ن / ٥٠.
- (٥١) م، ن / ٥٠.
- (٥٢) العربية / ٣.
- (٥٣) في النحو العربي، نقد وتوجيه / ٦٧.
- (٥٤) م، ن / ٧٠.
- (٥٥) م، ن / ٧٦.
- (٥٦) من أسرار اللغة / ٢٠٨. وينظر / ٢٤٩.
- (٥٧) ينظر م، ن، ٢٥٠.
- (٥٨) معاني القرآن، ورقة ٧٦ مخطوط بدار الكتب المصرية.
- (٥٩) مدرسة الكوفة ومنهجها في دراسة اللغة والنحو، ٢٥١.
- (٦٠) اللغة ١٠٩.
- (٦١) م، ن، ١٠٨.
- (٦٢) مدرسة الكوفة ومنهجها في دراسة اللغة والنحو، ٢٥٤.



العدد: ٤
السنة: ٣
٢٠٠٧ هـ / ٢٠٢٨ م





(٦٣) فقه اللغة ١٣٢ - ١٣٣.

(٦٤) م، ن، ١٣٢.

(٦٥) من أسرار اللغة، ٢٤٧ - ٢٤٨.

(٦٦) كان القدماء قد لمحوا هذا أيضاً فقد كان قطرب أو من كان يرى رأيه، يردّ على مخالفه بان الفاعلية والمفعولية تُدرك بالمعنى لأن الأسماء المقصورة لا يظهر فيها حركات الإعراب ومعانيها مدركة ينظر المسائل الخلافية لأبي البقاء العكبري ص٣. مخطوط بدار الكتب المصري رقمها ٢٨ ش.

(٦٧) معاني الفراء ورقة ٧٢.

(٦٨) معاني القرآن، الورقة، ٧٦.

(٦٩) اللغة العربية معناها ومبناها، ١٨٩.

(٧٠) اللغة بين المعيارية والوصفية، ٥١.

(٧١) ينظر، اللغة العربية معناها ومبناها، ١٩٤ - ١٩٥.

(٧٢) م، ن، ٢٣١.

(٧٣) العامل النحوي بين مؤيديه ومعارضيه، ٨٥.

(٧٤) ينظر العامل النحوي بين مؤيديه ومعارضيه، ٨٥ - ٩٣.

(٧٥) ينظر، في نحو اللغة وتراكيبها، ١٥٦ - ١٥٧.

(٧٦) ينظر العامل النحوي بين مؤيديه ومعارضيه، ٨٥ - ٩٣.



العدد: ٤
السنة: ٣
١٤٢٨ هـ / ٢٠٠٧ م





المصادر والمراجع

القرآن الكريم.

- ١- الأدب العربي ومميزات اللغة العربية في أدوارها المختلفة ، معروف الرصافي ، ط٢ ، بغداد ، ١٩٥٢ .
- ٢- أراجيز العرب ، محمد توفيق البكري ، ط٢ ، مصر ، ١٩٥٢ .
- ٣- البيان والتبيين ، الجاحظ ، تحقيق عبد السلام هارون ، مطبعة دار التأليف ، مصر ، ١٩٦٨ .
- ٤- تاريخ الآداب العربية من الجاهلية حتى عصر بني أمية ، كارلوناينو ، تقديم د. طه حسين ، ط٢ ، دار المعارف ، د. ت .
- ٥- تاريخ آداب اللغة العربية ، جرجي زيدان ، مراجعة وتعليق د. شوقي ضيف ، دار الهلال د. ت .
- ٦- تاريخ النقد الأدبي عند العرب من العصر الجاهلي إلى القرن الرابع الهجري ، طه أحمد إبراهيم ، دار الحكمة ، بيروت ، د. ت .
- ٧- دراسة لغوية في أراجيز رؤية والعجاج ، د. خولة الهلالي ، دار الرشيد للنشر ، ١٩٨٢ .
- ٨- ديوان العجاج برواية الأصمعي ، شرح وتحقيق د. عزة حسن ، مكتبة دار الشرق ، بيروت ، ١٩٧١ .
- ٩- الرجز نشأته أشهر شعرائه . جمال نجم العبيدي ، مطبعة الأديب البغدادية ، ١٩٦٩ .
- ١٠- طبقات فحول الشعراء ، محمد بن سلام الجمحي ، قراءة وشرح محمود محمد شاكر ، مطبعة المدني ، القاهرة ، د. ت .
- ١١- العمدة في محاسن الشعر وآدابه ونقده ، ابن رشيق القيرواني ، تحقيق محمد محي الدين عبد الحميد ، ط٤ ، دار الجيل بيروت ، ١٩٧٢ .
- ١٢- الفن ومذاهبه في الشعر العربي ، د. شوقي ضيف ، ط١١ ، د. م. ، ود. ت .
- ١٣- لسان العرب ، ابن منظور ، دار بيروت ، ١٩٥٦ .
- ١٤- معاني الشعر ، أبو عثمان بن هارون الأشنانداني ، برواية ابن دريد ، تحقيق عز الدين التنوخي ، دمشق ، ١٩٦٩ .



العدد: ٤

السنة: ٣

٢٠٠٧ هـ / ١٤٢٨ م



- ١٥- معجم مقاييس اللغة ، أحمد بن فارس بن زكريا ، تحقيق ، عبد السلام هارون ، ط ١ ، دار إحياء الكتب ، د. ت .
- ١٦- ٢- أحياء النحو، إبراهيم مصطفى، لجنة التأليف والنشر والترجمة، القاهرة، ١٩٣٧.
- ١٧- الأشباه والنظائر في النحو، السيوطي، تحقيق، فائز ترحيني، ط ١، دار الكتاب العربي، ١٩٨٤.
- ١٨- الإيضاح في علل النحو، الزجّاجي، تحقيق مازن المبارك، مكتبة دار العروبة، ١٩٥٩.
- ١٩- الخصائص. ابن جني، تحقيق محمد علي النجار، دار الكتب المصرية، ب. ت.
- ٢٠- دراسات في الإعراب، عبد الهادي الفضلي، تهامة السعودية، ١٩٨٤.
- ٢١- الردّ على النحاة، ابن مضاء القرطبي، ط ١، دار الفكر العربي، ب. ت.
- ٢٢- العامل النحوي بين مؤيديه ومعارضيه ودوره في التحليل اللغوي، د. خليل أحمد عميرة، جامعة اليرموك، ب. ت.
- ٢٣- العربية، يوهان فك، ترجمة عبد الحليم النجار، ب. م و ب. ت.
- ٢٤- فقه اللغة، د. علي عبد الواحد وافي، ط ٦، لجنة البيان العربي، ١٩٦٨.
- ٢٥- في النحو العربي نقد وتوجيه، د. مهدي المخزومي و د. إبراهيم السامرائي، المكتبة المصرية، صيدا، بيروت، ١٩٦٤.
- ٢٦- في نحو اللغة وتراكيبها، د. خليل أحمد عميرة، عالم المعرفة، جدّة، ١٩٨٤.
- ٢٧- الكتاب، سيبويه، ط بولاق، مصر، ١٩٦٦، وطبعة الهيئة المصرية العامة للكتاب، تحقيق عبد السلام هارون، ١٩٧٥.
- ٢٨- اللغة - فتدريس، تعريب عبد الحميد الدواخلي ومحمد القصّاص، مكتبة الانجلو المصرية، ب. ت.
- ٢٩- اللغة بين المعيارية والوصفية، د. تمام حسّان، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة، ١٩٥٨.
- ٣٠- اللغة العربية معناها ومبناها، د. تمام حسّان، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٧٣.



العدد: ٤
السنة: ٣
١٤٢٨ هـ / ٢٠٠٧ م





- ٣١- مثلثات قطرب، إبراهيم الأزهرى، ط١، دار الفتح للطباعة والنشر، بيروت، ط١، ١٩٨٤.
- ٣٢- مدرسة الكوفة ومنهجها في دراسة اللغة والنحو، د. مهدي المخزومي ط٢، مطبعة مصطفى البابي الحلبي، ١٩٥٨.
- ٣٣- مراتب النحويين، تحقيق، محمد أبو الفضل إبراهيم/مكتبة النهضة، ب.ت.
- ٣٤- المسائل الخلافية، أبو البقاء العكبري، مخطوط بدار الكتب المصرية، رقمها ٢٨ ش.
- ٣٥- معاني القرآن، الفراء، مخطوط بدار الكتاب المصرية رقمها ١٠ ش.
- ٣٦- من أسرار اللغة، د. إبراهيم أنيس، ط٣، مكتبة الأنجلو المصرية، ١٩٦٦.
- ٣٧- مناهج البحث في اللغة، تمام حسان، دار الثقافة، ١٩٧٤.



العدد: ٤
السنة: ٣
٢٠٠٧ هـ / ١٤٢٨ م

